

مداخل تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المشاريع المقاولاتية في ظل التنمية المستدامة.

Entrances to apply social responsibility accounting in business projects in light of sustainable development.

د. أحمد نصير¹ & د. زكريا دمدوم²

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي nasirahmed@gmail.com

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي damdomzaki@gmail.com

النشر: 2019/12/31

القبول: 2019/11/19

الاستلام: 2019/10/14

مستخلص:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة الدور الفعال لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في تقييم الأداء الخاص بكل مستوى من المستويات الإدارية في الهيكل التنظيمي بصورة مستقلة و تقييم أداة الوحدة الاقتصادية ككل، ومحاسبة المسؤولية هي أسلوب رقابي يهدف إلى متابعة تنفيذ الخطط و التقرير عن الانحرافات الطارئة و تساهم محاسبة المسؤولية في تطبيق الإدارة بالأهداف وذلك بالربط بين الموازنات التخطيطية وبين مراكز المسؤولية.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، المقاولاتية، التنمية المستدامة.

تصنيف JEL: G11 ، C42

Abstract:

The primary goal of this study was to investigate the role effective for accounting social responsibility in the individual's performance level of administrative levels evaluated in the organizational structure independently and assess the unit economic tool as a whole. And accountability responsibility is regulatory approach aims to follow up the implementation plans and report on the emergency deviations and responsibility in the application of accounting management by objectives contribute by linking planning budgets and the responsibility centers

Key words: Social Responsibility, Entrepreneurship, sustainable development

JEL Classification: C42, G11

1. مقدمة:

يعيش أي مشروع في بيئة معقدة ومتشعبة تحيط به (البيئة الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية ... الخ) وإن استمرار المشروع بافتراض تعايشه مع الوسط المحيط به فهو يتأثر بهذا الوسط ويؤثر به فهو يحتاج للمواد الخام والأيدي العاملة كذلك فإنه يقدم سلع وخدمات لأفراد المجتمع وأيضاً يمكن أن يؤدي نشاطه إلى تلويث البيئة وإحداث ضوضاء . وقد ظهرت في الآونة الأخيرة اتجاهات عديدة أثارت الاهتمام حول تفسير العلاقة بين المنشأة والمجتمع وتعكس في الوقت نفسه مطالب المجتمع بمختلف عناصره وقد تبلورت تلك الاتجاهات في شكل ضغوط على المنشأة فيما يتعلق بمسؤولياتها تجاه المجتمع فأصبحت الإدارة مسؤولة ليس

* المؤلف المرسل : د أحمد نصير ، nasirahmed@gmail.com

فقط عن الكفاية الاقتصادية لأنشطة المنشأة ولكن أيضاً عما يجب أن تؤديه المنشأة الحجم المتزايد من المشاكل الاجتماعية الناتجة في أي مجتمع. والاهتمام بهذا الموضوع جاء استجابة لتطور النظرة نحو المنشأة انطلاقاً من اعتبارها كائناً يهتم أساساً بالنشاط الاقتصادي إلى اعتبارها ذات مسؤولية اجتماعية ناتجة عن ذلك النشاط وهذا ما يتطلب تطويراً أعمق وتحديد أشمل لدور المنشأة في المجتمع وأيضاً تعيين أهداف ومفاهيم جديدة للمحاسبة.

من هنا سنقوم بإجراء دراسة حول تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في ظل تطور الفكر المقاولاتي، وفي ظل البحث عن تدعيم التنمية المستدامة
إشكالية الدراسة: في ضوء ما سبق فإن هذا البحث يسعى إلى معالجة الإشكالية الرئيسية التالية: كيف يتم تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في ظل تطور الفكر المقاولاتي، وفي ظل البحث عن تدعيم التنمية المستدامة ؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية قسمنا البحث لـ:

□ هيكل الدراسة:

✓ أولاً: نشأة ومفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

✓ ثانياً: المعايير الدولية النموذجية لتقييم المسؤولية الاجتماعية.

✓ ثالثاً : قياس المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

أولاً - نشأة ومفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

1. نشأة محاسبة المسؤولية الاجتماعية: يقول (حنان) أن المحاسبة الاجتماعية في فترة السبعينيات من القرن الماضي قد نالت اهتماماً تجريبياً ملحوظاً ولاقت انتشاراً بحثياً واسعاً، تلاها خلال الثمانينيات وحتى في منتصف تسعينيات القرن الماضي إهمال واضح وصل إلى حد التجاهل الكامل من برنامج البحث العلمي. أما المحاسبة البيئية فقد بدأت جذورها الجينية أيضاً في السبعينيات، وقد استمر البحث بها بطيئاً، إلى أن لاقت انبعاثاً وولادة جديدة خلال التسعينيات، حيث عاد الاهتمام العلمي بكل من المحاسبة الاجتماعية والمحاسبة البيئية في منتصف التسعينيات. ومع انعطاف القرن الماضي و الدخول في الألفية الجديدة بدأت كل من المحاسبتين الاجتماعية والبيئية و الأحياء، لتصبح تسمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية. وبعد كل الدراسات التي قام بها الباحثين ان المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تتطور بتطور الحياة الاجتماعية، وكذلك بارتفاع عدد الجمعيات والمنظمات المطالبة بحقوق الإنسان والبيئة والرفاهية الاجتماعية. وكان أبرز ذلك الاهتمام في الألفية الجديدة من القرن الحالي، وبالتالي تأخذ اهتماماً كبيراً من كل الأطراف المعنية بالمجتمع و احتياجاته لدوره بتقديم معلومات مفيدة لكافة أفراد المجتمع.

وقد تمت العديد من الجمعيات المهنية المحاسبية مجموعة تعاريف لمهنة المحاسبة تدرجت في تطورها من اعتبار المحاسبة حرفة لا حقلا من حقول المعرفة. مروراً باعتبار المحاسبة نظام للمعلومات له دوراً كبيراً في عملية اتخاذ القرار. وصولاً إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية حيث اعتبرت المحاسبة مسؤولية عن تحقيق الرفاهية

الاجتماعية، لذلك يمكن تقسيم التطور المحاسبي إلى المراحل الأربعة الأساسية التالية :

- ✓ **المرحلة الأولى :** مرحلة تكوين و تطوير الجانب الفني للمحاسبة.
 - ✓ **المرحلة الثانية :** مرحلة الاهتمام بالمحاسبة مهنيًا و أكاديميًا.
 - ✓ **المرحلة الثالثة :** مرحلة النظر إلى المحاسبة على أنها نظام للمعلومات.
 - ✓ **المرحلة الرابعة :** مرحلة الاهتمام بالمحاسبة الاجتماعية (محمد سالم اللولو، 2009، ص20)
- 2. مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية:**

بالرغم من المحاسبة عن المسؤولية قد أصبحت حقيقة واقعية من الصعب على المؤسسة أن تتجاهلها إلا أنه لا يوجد اتفاق بين الباحثين على تعريف محدد و واضح لها، فقد عرفت المسؤولية الاجتماعية على أنها مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي للمؤسسات و توصيل تلك المعلومات للفئات و الطوائف المختصة و ذلك بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات الأداء الاجتماعي لتلك المؤسسات.

كما تعتبر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على أنها عملية اختبار متغيرات ومقاييس وإجراءات قياس الأداء الاجتماعي على مستوى المؤسسة، ثم تقديم معلومة بطريقة منتظمة والتي تستخدم في تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة، وأخير إيصال هذه المعلومات للإطراف المعنية داخل المجتمع سواء كانت هذه الأطراف من داخل المؤسسة أو خارجها بينما عرفها Linowes على أنه "نظام محاسبي يختص في عملية قياس الصفقات أو العمليات التي تحدث فيما بين المؤسسة البيئة الاجتماعية من حولها ومن ثم الإفصاح عن الآراء التي يترتب عليها لجميع الأطراف ذات العلاقة، وعليه فإن الهدف الرئيس لهذا النظام يتمثل في والإفصاح عن التكاليف والفوائد الاجتماعية للمؤسسات (ربحي كريمة، الحرتسي حياة، 2016، ص3)

(طه أحمد حسن أرديني، ص152).

واستناداً التي ذلك يمكن تحديد مفهوم للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية L "منهج لقياس وتوصيل المعلومات المرتبة علي قيام الإدارة بمسؤوليتها الاجتماعية لمختلف الأطراف المستفيدة داخل المجتمع، بشكل يمكن من تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة.

3. أسباب زيادة الاهتمام لمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

أهم الأسباب التي أدت إلى تزايد الحديث عن برامج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، زيادة الاهتمام لقضايا المتعلقة بالفقر، وانخفاض مستوي معيشة بعض الفئات، والبطالة، وهي أمور ظلت لفترة طويلة من

الزمن من مسؤوليات الحكومات، ولكن مع تنامي الاهتمام لتنمية الاجتماعية والتأكيد على أهمية إقامة شراكات بين الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وفي ضوء كد المؤسسات من تدهور مستوى التنمية الاجتماعية يؤدي إلى هروب رأس المال ويؤثر سلباً على الاستثمار المحلي والأجنبي، زاد الاهتمام بهذا المفهوم.

وهناك العديد من العوامل التي أدت إلى زيادة الاهتمام بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، منها ما يلي:

ـ الأثر السلبي لقيام الصناعات الحديثة و دورها في القضاء على ثروات طبيعية و تلويث البيئة و الأضرار لصحة العامة للإنسان و الكائنات الحية الأخرى.

ـ الضغوط التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية من أجل إلزامها للمشاركة في معالجة مشكلات البيئة بحيث تتحمل هذه المؤسسات تكاليف إزالة الآثار السلبية التي أحدثتها أنشطتها الإنتاجية .

ـ مطالبة منظمات المجتمع المدني في تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية و حقوق الإنسان و حرص كثير من دول العالم على تنفيذ برامج تنمية الموارد البشرية.

ـ التغيرات القيمة في المجتمعات الإنسانية والنظرة الحديثة للفرد و المجتمعات ، و الدعوة الى إيجاد توازن بين مصالح المؤسسات و مصالح المجتمع بفئاته المتعددة.

4. الفروض و المبادئ المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية:

حدد بعض الكتاب فروض ومبادئ أساسية لنظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، حيث يقوم النظام على أربعة فروض أساسية كالتالي:

إن على مشروع التزامات ومسؤوليات تجاه المجتمع الذي يعمل فيه، وهو يقبل تحمل هذه الالتزامات وتحمل هذه المسؤوليات.

تتصف الموارد الاقتصادية للمجتمع بالندرة، ويتوجب استغلالها بفاعلية قصوى بشكل يؤدي إلى تعظيم العائد الاجتماعي المحقق من الاستثمار الاجتماعي.

لا تعد الموارد الاقتصادية العامة التي يستنفذها المشروع غي نشاطه التشغيلي كالماء والهواء سلعا مجانية Free good وإنما الموارد اقتصادية اجتماعية يتوجب على المشروع تعويض المجتمع عما يستنفذه منها. للمجتمع الحق في الاطلاع على مدى تنفيذ المشروع لمسؤولياته تجاهه، ذلك ضمن الأسس والمبادئ المتعارف عليها الإفصاح المحاسبي. (ربحي كريمة، ص: 21)

5 - أهداف ومجالات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

أولاً: **أهداف تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية:** تنحصر الأهداف العامة لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في الأهداف الرئيسية التالية: (محمد سالم اللؤلؤ، ص 33)

❖ **الهدف الأول:** تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية لمنظمة الأعمال بصفة دورية إذ لا يكفي هنا القياس التكاليف والعوائد أو المنافع من وجهة نظر المنظمة، وإنما ينبغي كذلك أخذ الأطراف الاجتماعية الأخرى، والمتأثرة بعين الاعتبار. ويكفي القول أن الهدف ينطوي على أبعاد نظرية العقد الاجتماعي، إذ أن الدور الملقى على عاتق محاسبة المسؤولية الاجتماعية هنا يتمثل في قياس التكاليف والعوائد أو المنافع الاجتماعية تماشياً مع الدور الذي تضطلع به المنظمة في عقدها الاجتماعي والمتمثل في توزيع العوائد والأرباح.

❖ **الهدف الثاني:** تقييم ودراسة الاستراتيجيات والممارسات العملية لمنظمات الأعمال ذات الأثر المباشر على الموارد والطاقة والتي هي أساساً ملك المجتمع والأجيال القادمة، وبيان فيما إذا كانت هذه الممارسات تتسجم مع أولويات وطموحات الأطراف الاجتماعية المختلفة. ويتطلب هذا الهدف إيجاد أساس مناسب لقياس الأداء الاجتماعي، الأمر الذي ما زال يعتبر من أهم التحديات التي تواجه محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

❖ **الهدف الثالث:** العمل على إيجاد نظام معلومات متكاملة يعكس أهداف و سياسات و برامج وأداء و مساهمة منظمة الأعمال في تحقيق الأهداف الاجتماعية، إذا أن من شأن هذا النظام تزويد الإدارة وأية جهات ذات علاقة بالمعلومات المفيدة في اتخاذ القرار المتعلق بالاختيارات الاجتماعية و توزيع الموارد الاجتماعية.

❖ **الهدف الرابع :** تسمح محاسبة المسؤولية بالرقابة عند المنبع، وبذلك تحقق رقابة فعالة، فمحاسبة المسؤولية تمكن من تتبع بنود التكاليف والإيرادات في النقطة التي يحدث فيها انفاق التكاليف أو خلق إلا الإيرادات بالنسبة لكل مركز مسؤولية على حده.

❖ **الهدف الخامس:** تساعد محاسبة المسؤولية في تقييم الأداء الخاص بكل مستوى من المستويات الإدارية في الهيكل التنظيمي بصورة مستقلة و تقييم أداة الوحدة الاقتصادية ككل ، فمحاسبة المسؤولية هي أسلوب رقابي يهدف إلى متابعة تنفيذ الخطط و التقرير عن الانحرافات الطارئة و صعوبات التنفيذ لاتخاذ القرارات التصحيحية.

❖ **الهدف السادس:** تساهم محاسبة المسؤولية في تطبيق الإدارة بالأهداف Management by

Objectives وذلك بالربط بين الموازنات التخطيطية وبين مراكز المسؤولية، وتعد الموازنة التخطيطية لمركز المسؤولية هدفا يسعى المركز لتحقيقه، فتقارن النتائج التي تم التوصل إليها بالاهداف التي سبق تحديدها.

❖ **الهدف السابع:** يؤدي تطبيق محاسبة المسؤولية الى تطبيق مبدأ الإدارة بالاستثناء (Management by Exception)، فأي مركز مسؤولية أو مستوى إداري بالمنظمة لا يمارس و لا يراقب من العمليات إلا ما يؤهله موقعه التنظيمي لذلك ، إن مبدأ الإدارة بالاستثناء يعني عدم تبليغ الإدارة العليا إلا عند الضرورة ، أي عند وجود "خطر" أو انحراف يستدعي تدخل الإدارة العليا لتصحيح الانحراف.

ينعكس تطبيق مبدأ الإدارة بالاستثناء في أن محاسبة المسؤولية تغير الإدارة العليا من تفاصيل الأعمال التي تستطيع المستويات الإدارية الأقل أن تؤديها بكفاءة ، كما تتولى المستويات الإدارية الداني تنفيذ أو رقابة عمليات تختص بها المستويات الإدارية العليا.

فمحاسبة المسؤولية إذن تسمح بتوزيع المسؤوليات بين مستويات إدارية متعددة و بذلك تحقق " التخصص" في تحمل المسؤوليات، الأمر الذي يرفع من كفاءة العملية الإدارية ككل و يسمح للإدارة العليا بالتفرغ للقرارات الحيوية و الإستراتيجية .

ولدى تناول هذه الأهداف التي تتصف بالعمومية نجد أن الهدفين الأول والثاني يتعلقان بعملية القياس الخاص بالأداء الاجتماعي، فيما يركز الهدف الثالث على عملية الإفصاح وإعداد التقارير المعبرة عن الأداء الاجتماعي.

ثانيا: نطاق و مجالات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

بالرغم من الطبيعة المتحركة للأنشطة المرتبطة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية للمشروع، إلا أن هناك محاولات لدراسة السلوك الاجتماعي للمشروع للتعرف على المجالات التي تتأثر بهذا السلوك، وقد هدفت دراسة (بدوي) إلى التعرف على هذه المجالات اعتماداً على استقصاء المساهمات التي بذلت في شأن تحديدها، ومقابلة تلك

المجالات بما هو قائم فعلاً للتعرف على أهمية كل مجال من حيث الاستجابة له عملياً، لما يعكسه هذا من إدراك لتأثيره على الأداء البيئي والاجتماعي. فالمطلع على الكتابات والأبحاث التي حددت مجالات المسؤولية الاجتماعية للمشروع يجد أننا لاتجاه السائد هو تقسيم هذه المجالات إلى أربع مجموعات متجانسة تُعتمد أساساً لقياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمشروع والتقرير عنه وهي كالتالي: (فيدوان أبو بكر الصديق،

حاج قويدر يقورن، 2016، ص-ص: 12-13)

- الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية.

- المساهمات العامة.

- الموارد البشرية.

- المنتج أو الخدمة.

وسيتم تفصيل كل من هذه المجالات لتحديد نطاق الأنشطة ذات المضمون الاجتماعي التي يتضمنها كل مجال على النحو التالي:

(أ): **مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية**: يعتبر هذا المجال من أهم مجالات المسؤولية الاجتماعية للمشروع بسبب التوسعات الضخمة والتقدم التقني وما نتج عنهما من استخدام متزايد للموارد الطبيعية غير قابلة للتعويض، وزيادة المخلفات الصناعية من أدخنة وكيماويات، وتوسع في استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية مما أدى إلى تلوث مياه الأنهار والبحيرات والتربة وقد ترتب على أهمية هذا المجال أن قامت

الحكومات بإنشاء الهيئات التي تختص بدراسة المشكلات البيئية، فتكون في الولايات المتحدة الأمريكية المجلس الخاص بنوعية الحياة "Council on Environment Quality" وأنشأت وزارة للبيئة، وأقامت جمهورية مصر

العربية وزارة لشئون البيئة ومجلساً لبحوث البيئة ضمن المجالس العلمية المتخصصة لأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، كما أنشأت جامعة الدول العربية مجلس وزراء البيئة العربي، كما قامت الأمم المتحدة بعقد مؤتمر ستوكهولم في يونيو 1972م بهدف تشجيع الحكومات والهيئات الدولية للعمل على حماية البيئة. وفي فلسطين ومع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية أنشأت وزارة شؤون البيئة وسلطة الطاقة والموارد الطبيعية وسلطة جودة البيئة للقيام برسالة صيانة البيئة وحمايتها ووقايتها والمحافظة على صحة الإنسان وكبح استنزاف المصادر الطبيعية التصحر، والحيلولة دون تفاقم ظاهرة التلوث وتعزيز الوعي البيئي وضمان تحقيق تنمية بيئية مستدامة. وكذلك تم استصدار قانون بشأن البيئة، وذلك بعد موافقة المجلس التشريعي الفلسطيني في جلسته المنعقدة بتاريخ 1999/7/6م قانون البيئة الفلسطيني رقم (7 لسنة 1999). (مقدم وهيبة، 2014، ص-ص: 180-181) موفي الآونة الأخيرة لوحظ وجود العديد من المنظمات المهنية التي تنادي من خلال مؤتمرات علمية بالمسؤولية الاجتماعية للمشروعات، وهناك لجنة شكلت عام 2002م من قبل المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (آيزو) البحث مسؤولية المشروعات لمعايير متفق عليها للمسؤولية الاجتماعية وفقاً لتقرير المنظمة للتوحيد القياسي آيزو.

وبالفعل قامت العديد من الدول والمنظمات المهنية والجامعات العربية والدولية بالعديد من المؤتمرات والندوات العلمية حول أهمية المسؤولية الاجتماعية سواء على مستوى الحكومات أو استخدام الموارد

الطبيعية و البشرية بكفاءة والحد من التلوث البيئي وغيرها من الأنشطة الاجتماعية وأهمها كالتالي :

*أنشطة خاصة بالموارد الطبيعية:

•الاقتصاد والكفاءة في استخدام المواد الخام.

•الاقتصاد والكفاءة في استخدام مصادر الطاقة.

•المساهمة في اكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام والطاقة.

*أنشطة خاصة بالمساهمات البيئية:

•تجنب مسببات تلوث الأرض و الهواء و إحداث الضوضاء.

•تصميم المنتجات وعمليات تشغيلها بطريقة تؤدي إلى تقليل المخلفات، بإتباع أكثر الطرق الفنية كفاءة لتقليل كمية المخلفات.

•التخلص من المخلفات تكفل تخفيض التلوث.

ويعد الاهتمام بهذا المجال أمراً حيوياً ليس فقط لأثره على نوعية الحياة، بل لأثره علما تتحمله الدول من نفقات للمحافظة على البيئة الطبيعية

(ب) مجال المساهمة العامة :يتحدد نطاق هذا المجال بالأنشطة التي تؤدي إلى تحقيق منافع لكافة أفراد المجتمع وأهمها على النحو التالي:

*أنشطة خاصة بالبذل في سبيل الإنسانية:

•تدعيم المؤسسات العلمية والمعرفية.

•تدعيم الهيئات الخاصة بالرعاية الصحية.

•تدعيم الهيئات التي تقوم بالأنشطة الثقافية والخيرية والإغاثة.

*أنشطة خاصة بالمواصلات والنقل:

•المساهمة في رصف وإنشاء الطرق.

•توفير وسائل نقل العاملين.

*أنشطة خاصة بالإسكان:

•المساهمة في تنفيذ برامج الإسكان.

•إنشاء مساكن للعاملين.

*أنشطة خاصة بالخدمات الصحية:

•تدعيم البرامج والمشاريع التي تحد من الأوبئة والأمراض.

•توفير وسائل وإمكانيات وخدمات العناية والرعاية بالصحة.

*أنشطة خاصة برعاية مجموعات معينة من الأفراد:

- المساهمة في توفير وجبات غذائية لغير القادرين مالياً.
- المساهمة في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة مثل المعوقين أو ذوي العاهات.
- المساهمة في رعاية الطفولة والمسنين.
- ج) مجال الموارد البشرية:** يتحدد نطاق هذا المجال بالأنشطة التي توجه تلبية لمتطلبات العاملين بالمشروع الاقتصادي وتحسين أحوالهم بصفة عامة. ويندرج تحت هذا المجال كافة الأنشطة الاجتماعية التي تتناسب وظروف وحجم كل مشروع أعمال وإمكانياتها المالية، من أجل تحسين الفعالية الاجتماعية لعملياتها الداخلية المتعلقة بالتنظيم البشري الداخلي، لذلك فإن هذا المجال يمثل مجالاً داخلياً ويتضمن الأنشطة التالية: (مقدم وهيبة، 2014، ص-ص: 180-181)
- *أنشطة خاصة بسياسات التوظيف:
- توفير فرص عمل متكافئة لأفراد المجتمع.
- قبول توظيف الطلاب أثناء العطلة الصيفية.
- قبول توظيف الأفراد المعوقين.
- *أنشطة خاصة بتحقيق الرضا الوظيفي:
- منح العاملين أجور ومرتبات تحقق لهم مستوى معيشي مناسب.
- إتباع سياسة للترقية تعترف بقدرات كل العاملين وتحقق فرص متساوية للترقية.
- إعداد برامج تدريب لزيادة مهارة العاملين.
- المحافظة على استقرار العمالة بالصيانة المستمرة للمعدات وجدولة الإنتاج بحيث يمكن الحد من البطالة.
- تهيئة ظروف للعمل تتصف بالأمن.
- د) مجال مساهمات المنتج أو الخدمة:** يتحدد نطاق هذا المجال بالأنشطة المرتبطة بالعلاقات مع العملاء من حيث تحقيق رضائهم على المنتج أو الخدمة. وتتضمن هذه الأنشطة التالي:
- *أنشطة خاصة بتحديد وتصميم المنتجات:
- القيام بالبحوث التسويقية لتحديد احتياجات المستهلكين.
- تعبئة المنتجات بشكل يؤدي إلى تقليل احتمالات التعرض لأي إصابة عند الاستخدام.
- *أنشطة خاصة بتحقيق رضا المستهلكين:
- وضع بيانات على عبوة المنتج للتعريف بحدود ومخاطر الاستخدام وتاريخ عدم الصلاحية.
- القيام ببرامج إعلامية تعرف المستهلكين بخصائص المنتج وطرق ومجالات استخدامه.
- توفير مراكز خدمة لصيانة وإصلاح المنتج.

هذا وإن كانت الأنشطة السابقة توضح اتساع نطاق العمليات المرتبطة بالأداء والمضمون الاجتماعي الشامل للمشروع الاقتصادي، فإن ذلك لا يعني أن كل مشروع بالضرورة سوف تضطلع بكل هذه الأنشطة. إلا أن اختيار المشروع لمجموعة الأنشطة التي يمكنه القيام بها، لا يعد قيداً يؤثر في ضرورة دخول هذه الأنشطة جميعها في دائرة الوظيفة المحاسبية. فما لا يقوم به مشروع معين من هذه الأنشطة قد يقوم به مشروع آخر. (سعيد مخلد النعيمات, فارس جميل حسين، 2011، ص-ص 319-321)

ثانيا : المعايير الدولية النموذجية لتقييم المسؤولية الاجتماعية

بالرغم من صعوبة تقييم أثر المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، غي أنه يمكن تسهيل هذه المهمة من خلال اللجوء إلى معايير دولية نموذجية، يمكن الاعتماد عليها لتقييم درجة نجاح برامج المسؤولية الاجتماعية التي تتبناها المنظمات. ومن بينها:

1. مبادئ الممارسة ومبادرات المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية: ومن أهمها مايلي :

➤ مبادئ الميثاق العالمي

➤ قواعد مبادرة التجارة الأخلاقية

➤ مبادئ (سوليفان) العالمية

➤ المبادئ الثلاثية حول الشركات متعددة الجنسيات

➤ مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

➤ مبادئ منظمة الصحة العالمية

➤ صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة التابع لمنظمة الأمم المتحدة

➤ توجيهات منظمة العفو الدولية في مسائل حقوق الإنسان في المؤسسات

➤ المبادرة العالمية للتقارير المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية GRI

2. قواعد ونظم الإدارة والمواصفات وإصدار الشهادات: تستخدم هذه المبادئ للقيام بفحص المنظمات وإصدار الشهادات التي تفيد التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية ومن أمثلة هذه المبادئ والشهادات:

1-2- ايزو 14004: بعد النجاح الذي حققته منظمة المواصفات الدولية في مجال نظام إدارة الجودة وتساعد الدعوات لإصدار مواصفة متخصصة بإدارة البيئة، أصدرت سلسلة مواصفات (ايزو 14000) سنة 1996 ويضم سلسلة مواصفات فرعية ايزو 14004، والتي تعني بنظم الإدارة البيئية.

2-2- ايزو 9000: يتكون من خمس حلقات متصلة ببعضها البعض وتتضمن المواصفات القياسية العالمية التي لها صلة وثيقة بإدارة الجودة وتحقيقها (ايزو 9001، 9002، 9003، 9004).

✓ ايزو 9001 : النهوض بالجودة من حيث التصميم والتطوير والانتاج والإنشاء والخدمات.

- ✓ ايزو 9002 : يتكون من نموذج يضمن الجودة للمنتج.
- ✓ ايزو 9003 : يشتمل على مقاييس نظام الجودة في مجال الفحص النهائي للسلعة المنتجة واختبار جودتها
- ✓ ايزو 9004 : لضمان الجودة الإدارية وهي معالم إرشادية تمنح المورد إرشادات خاصة كي يتبعها من أجل تطوير نظام الجودة.
- 3-2- المواصفات الإرشادية ايزو 26000 حول المسؤولية الاجتماعية: هي مواصفة أعدت بواسطة خبراء من أكثر من 80 دولة و 40 منظمة عالمية، تقدم الإرشادات العامة للمبادئ الأساسية للمسؤولية الاجتماعية وتعرف بأنها : "مواصفة دولية تعطي إرشادات حول المسؤولية الاجتماعية لاستخدامها من جميع المنظمات في القطاعين العام والخاص، في الدول المتقدمة والنامية وتساعد في جهودهم الرامية للعمل بأسلوب مسؤول اجتماعيا والذي يتطلبه المجتمع بطريقة متزايدة". (سعيد مخلد النعيمات، فارس جميل حسين، 2011، ص-ص 319-321)
- 4-2- نظام المساءلة الاجتماعية (SA 8000) : صدرت 1997 وكانت أول معايير دولية طوعية بشأن أخلاق المنظمة. تشتمل على ثلاثة مجالات هي حقوق الإنسان وحقوق العاملين وحماية البيئة. وهو معيار مرجعي مبني على اتفاقيات منظمة العمل والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية الأمم المتحدة المعنية بحقوق الطفل.
- 5-2- معايير نموذج الجمعية الأوروبية لإدارة الجودة FEQM : وهي تشتمل على مجموعة من المعايير خصص لكل منها عدد من النقاط حسب مدى أهميته وفي مايلي بعض أنواع المعايير المستعملة من طرف الجمعية: (مقدم وهيبة، ص: 186)
- ✓ بلوغ النتائج : أي تحقيق النتائج المرضية لكل أصحاب المصالح في المنظمة.
- ✓ التوجه للعميل : خلق قيمة للعميل
- ✓ ثبات الغرض والقيادة : قيادة الرؤية المستقبلية والمهمة، بالازدواج مع ثبات الغرض.
- ✓ اندماج وتنمية الأفراد: تطوير الموظفين وإدماجهم، وخلق الإبداع وتشجيع التعلم.
- ✓ تطوير المشاركة: الحفاظ على القيمة المضافة من الشراكة وتطويرها.
- ✓ المسؤولية الاجتماعية للمنظمة: الاستجابة لتوقعات أصحاب المصالح.
- 6-2- المعيار (AA1000) : هو معيار لقياس ومتابعة السلوك الأخلاقي في المجالات التجارية. وهو يوفر إطار العمل الذي يمكن للمنظمات استخدامه لفهم وتحسين أدائها الأخلاقي، وكوسيلة للأطراف الأخرى تستخدمه في الحكم على شرعية أهداف وأخلاقيات المنظمات. كما يمكن اعتباره أداة للمحاسبة الاجتماعية والأخلاقية، ومراجعة الحسابات والإبلاغ.

- 7-2- **المعيار (SD21000)** : وهو معيار فرنسي يسمح لمنظمات الأعمال بمراعاة جوانب التنمية المستدامة في أنظمتها الإدارية. حيث يتم الاهتمام بممارسات التنمية المستدامة عند صياغة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات، كما يشكل قاعدة عمل لمواصفة ايزو 26000.
- 8-2- **معيار (SMEKEY)** : يتعلق بتقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو أداة تساعد المنظمات على بلوغ إدارة مسئولة اجتماعيا، حيث أنه مصمم لقياس ومراقبة الإجراءات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية. وهو مشابه للميزانية الاجتماعية، ويتكون من 270 سؤالا ويجري اختباره في 5 دول أوروبية منذ 2002.
- 9-2- **معيار (SIGEMA) البريطاني** : وهو مبادرة قام بطرحها المعهد البريطاني للمواصفات القياسية في سنة 1999 " لوضع معيار يسمح بإدماج التنمية المستدامة في الإدارة. وبقترب من أنظمة إدارة الجودة، حيث أنه ينظم عملية ضمان فعالية إدماج أبعاد التنمية المستدامة في إدارة المنظمة، كما أنه نظام قابل للتدقيق من طرف جهات من خارج المنظمة".
3. **مؤشرات البورصات وأسواق المال ومؤشرات لترتيب وتقييم المنظمات وفقا لمسؤوليتها الاجتماعية:** الكثير من البورصات وأسواق المال العالمية تطلق مؤشرات ذات طابع اجتماعي وأخلاقي:
- ✓ **مؤشر المسؤولية الاجتماعية للشركات الأمريكية** : والذي يبرز أكثر 50 منظمة أعمال مسؤولة اجتماعيا في الولايات المتحدة الأمريكية سنويا. ويعتمد هذا المؤشر الذي يصدره (مركز كلية بوسطن لمواطنة الشركات) مع (معهد السمعة المؤسسية) على "استطلاع آراء جمهور المستهلكين حول سمعة الشركات وسؤالهم عن أداء الشركات من خلال استطلاع آرائهم إلكترونيا حول معايير: المواطن، الحاكمية، مكان العمل. وباحتساب المعدل التجميعي لتقييمات المستهلكين لأداء الشركات في الأبعاد الثلاثة تلك وبجوابهم على أسئلة تفصيلية تحت كل معيار، يتم التوصل إلى معدلات تكون مؤشر المسؤولية الاجتماعية".
- ✓ **مؤشر (داو جونز للاستدامة المالية)** وهو يرصد أداء 310 من أكبر الشركات في 33 بلدا.
- ✓ **مؤشر الأسواق المالية التابع (للفايننشال تايمز)**. يقوم بقياس التزام الشركات بالمعايير البيئية وبمبادئ حقوق الإنسان.
- ✓ **المؤشر الاجتماعي** وهو يرصد أداء 400 شركة أمريكية.
- ✓ **مؤشر معايير البيئة والمجتمع والحوكمة:** للشركات الهندية الصادر في يناير 2008.
- ✓ قامت مصر في 23 مارس 2010 بإطلاق مؤشر للبيئة والحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات.
- ✓ أطلقت الهيئة العامة للاستثمار السعودية مؤشر وجائزة "المسؤولية الاجتماعية للشركات السعودية"
- ✓ إطلاق بورصة البحرين للمسؤولية الاجتماعية في سنة 2003. (مقدم وهيبة، ص: 186)

ثالثاً: قياس المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

1. الاختلاف بين وجهة النظر المحاسبية والاقتصادية في قياس الأداء الاجتماعي

من المشاكل التي تواجه المحاسبة تكمن في الاختلاف بين وجهة النظر المحاسبية والاقتصادية في قياس هذا النوع من التكلفة (قياس الأداء الاجتماعي) وسنوضح الفرق بين وجهتي النظر كما يلي :

الجدول رقم 01: الاختلاف بين وجهة النظر المحاسبية والاقتصادية في قياس الأداء الاجتماعي

وجهة نظر محاسبية	وجهة نظر اقتصادية
تعتبر أن التكلفة الاجتماعية تمثل المبالغ التي تنفقها المنظمة نتيجة مسؤوليتها الاجتماعية بصفة اختيارية أو إلزامية والتي لا يتطلبها نشاط اقتصادي بالإضافة إلى عدم حصولها على منفعة أو عائد اقتصادي مقابل هذه التكاليف أي يعتمد التكلفة الفعلية أساساً في القياس.	تعتبر أن التكلفة الاجتماعية هي قيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار نتيجة لممارسة المنظمة لنشاطها الاقتصادي (مثل تلوث الهواء والماء ...) فهي بذلك تعبر عن قيمة الموارد التي يضحى بها المجتمع من أجل إنتاج السلع والخدمات، أي يعتمد تكلفة الفرصة البديلة أساساً في القياس

إن الأخذ بالمفهوم المحاسبي للتكاليف الاجتماعية لا يعبر عن التكاليف الاجتماعية المتمثلة بالإضرار والآثار السلبية التي تلحقها المنظمة بالبيئة المحيطة بها والمجتمع، في لا تمثل تكاليف اجتماعية وفقاً لهذا المفهوم على

اعتبار أن المنظمة م تدفع مقابل هذه الأضرار، وهنا نجد أن المفهوم يعاني من القصور في إيجاد أساس ملائم لقياس التكاليف، كما يتأثر الأداء الاجتماعي للمنظمات بالظروف الخاصة بالدولة المضيفة مثل الموقع الجغرافي الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

2. معايير قياس الأداء الاجتماعي

يرى البعض أن المعايير المحاسبية العامة التي وضعتها جمعية المحاسبين الأمريكيين سنة 1963 ونشرت في 1966 هي أنسب أسلوب وعلا هذا الأساس فإن المعايير الاجتماعية المقترحة هي كالتالي:

- **مقياس الصلاحية :** حيث أن لا بد أن تكون البيانات والمعلومات المحاسبية المتعلقة بالنشاط الاجتماعي وثيقة الصلة والارتباط بأهداف من استخدامه وأن تعكس التقارير الاجتماعية الأثر الاجتماعي للأنشطة المطلوب قياس نشاطها لجميع أصحاب المصلحة والإطراف الاجتماعية المستفيدة بصورة حقيقية تبعث على الثقة وفي الوقت المناسب وبشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد القوائم الاجتماعية الختامية.

- **مقياس الخلو من التميز:** يتبلور مضمون هذا المقياس في ضرورة تحديد الحقائق والتقارير عنها بنزاهة وتجرد وبحيث لا تنطوي على أي تحيز بالتضمنين أو استخدام طرق القياس التي يظهر بها التميز واضحاً والاعتماد على طريقة موضوعية للقياس المحاسبي سواء للتكاليف أو للعوائد الاجتماعية.
- **مقياس السببية:** مضمون هذا المقياس يكمن في ضرورة تبيان أسباب تحقق أو عدم تحقق الأهداف الاجتماعية حتى يمكن التوصل إلى درجة الإقناع العام وإشباع حاجة طالبي المعلومة الاجتماعية وكذلك حق المجتمع في أن يعرف النتائج الاجتماعية لنشاط المنظمة.
- **مقياس التكلفة الاجتماعية التاريخية:** يقابل هذا المقياس (مبدأ التكلفة التاريخية) المتعارف عليه في مجال القياس المحاسبي للنشاط الاقتصادي وبالرغم من تعرضه للنقد الشديد إلا أنه في ظل القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي يتوقع أن تزداد أهمية هذا المقياس لما يتحقق عنه قدر ليس بالقليل من الموضوعية والقابلية للمقارنة.
- **مقياس العائد الاجتماعي:** ويمكن أن يحل هذا المقياس في مجال المحاسبة الاجتماعية بدلاً من مبدأ تحقق الإيراد في مجال المحاسبة المالية، لأنه يتسع ليشمل العوائد الاجتماعية غير القابلة للقياس النقدي المباشر ولا يوجد لها سعر في السوق.
- **مقياس مقابلة العوائد الاجتماعية بالتكاليف المسببة لها :** يقابل هذا المقياس (مبدأ مقابلة الإيرادات بالتكاليف) في حالة المحاسبة المالية، يعني مقابلة العوائد الاجتماعية لكل نشاط اجتماعي تحت كل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية بالتكلفة التي أحدثت بهذا العائد ويتسع ليشمل الأساليب المستحدثة في القياس الاجتماعي أو التكاليف الاجتماعية. (مقدم وهيبة، ص: 187)

1 الطرق المحاسبية لقياس منافع الأنشطة الاجتماعية:

لا زال الفكر المحاسبي في بداية الطريق للوصول إلى طرق محاسبية تتميز بموضوعية في عملية القياس المحاسبي لمنافع الأنشطة الاجتماعية وذلك بسبب الصعوبات التي تواجه عملية القياس والمتمثلة في التعبير عن هذه المنافع بالقياس غير النقدي أو في شكل وصفي مثل ارتفاع المستوى الثقافي أو العلمي، أم المنافع

للقياس في هذا الخصوص والتي منها على سبيل المثال عائد تدريب الموارد البشرية لا تزال هي الأخرى لم تتطور بعد بالدرجة التي يمكن الاعتماد عليها كمقاييس محاسبية مقبولة قبولاً عاماً. كما ركزت معظم الدراسات السابقة والحديثة فقط على قياس التكاليف الاجتماعية في حين أن قياس منافع الأنشطة الاجتماعية هو في حقيقة الأمر المشكلة الجوهرية التي تواجه المحاسبة الاجتماعية والإفصاح عن كيفية تقدير القيمة النقدية للمنفعة التي يحصل عليها المجتمع من جرّاء المنظمة بتنفيذ بعض المشاريع التي

تعود بالنفع للمجتمع مثل تشجير المنطقة المحيطة بالمنظمة، ونظراً للصعوبة في قياس هذه المنافع الاجتماعية رأى الكثير من الباحثين في عدم الأخذ بالمنافع الاجتماعية أو ما يسمى بالعائد الاجتماعي، وكان تبريرهم هو تجنب مشاكل القياس إلى التقديرات الشخصية والتي تقتصر إلى الموضوعية في عملية القياس، في حين رأى باحثون آخرون بأنه يمكن الاعتماد على المقاييس غير الكمية (الوصفية) للأنشطة الاجتماعية التي ليس لها قيم مالية لتكون حلاً لمشكلة قياس الأداء الاجتماعي .

كما أن مشكلة قياس العوائد أو الفوائد الاجتماعية أكثر مشاكل من مشكلة قياس التكاليف الاجتماعية، نظراً لكونها تتحقق لصالح أطراف خارج المشروع كالمستهلكين أو العملاء أو البيئة المحيطة أو قد تكون من داخل التنظيم كالعاملين أو لكل الأطراف في آن واحد سواء داخل أو خارج المشروع، وذلك حسب نوع الأنشطة الاجتماعية التي تقدمها لهم.

كما أن العديد من الفوائد الاجتماعية قد يصعب قياسها نقدياً بصورة مباشرة وخاصة بالمقاييس المحاسبية التقليدية المتعارف عليها حيث تتميز هذه المقاييس بالتقدير الشخصي الأمر الذي يقلل من درجة الثقة والمصادقية في النتائج، والسبب في ذلك يرجع إلى أن الفوائد الاجتماعية قد تكون في صورة سلوكية تؤثر على النواحي النفسية أو المعنوية، فتؤدي إلى حالة من الرضا لدى الأفراد عن المنظمة وينعكس أثره بالتالي مرة أخرى عليها . ولا شك أن هذه الظواهر غير كمية ويصعب قياسها مما أدى إلى كثير من الكتاب والباحثين إلى تجاهل العوائد الاجتماعية والاكتفاء بقياس التكاليف الاجتماعية.

4. أقسام المنافع الاجتماعية:

ويمكن تقسيمها إلى التالي :

(أ) **المنافع الداخلية:** إن الفكرة المركزية في قياس الدخل هي الفكرة الرائعة في احتساب الدخل الاقتصادي والذي هو من بناء أفكار الاقتصادي HIKCS في كفاية القيمة ورأس المال المنشور سنة 1946 م نحن نعرف حالياً أن الاقتصاد يقيد نفسه بذلك الذي له قيمة، فلذلك حسب التعريف يستبعد كل شيء ليس له سعر مثل صحة العاملين ونوعية البيئة وسعادة ورفاهية المجتمع، والتي لا تتصف بالكمية ولا يمكن قياسها كمياً ولا نقدياً.

(ب) **المنافع الخارجية:** يركز أكثر الباحثين على المنافع الخارجية والتي تعود بالفائدة إلى الجهة الخارجية وقد أولت كثير من الدراسات قياس المنافع الخارجية لسهولة قياسها وتميزها بالموضوعية والتي لاقت قبولاً عاماً من قبل الجهات المعنية بالمحاسبة ومن بعض هذه المؤشرات والتي اهتمت بقياس الأداء الاجتماعي ومقارنة هذه المؤشرات الكمية و ذات القيمة لسنوات عديدة للوقوف عند تطويرها ومدى تعاملها مع الأداء الاجتماعي المطلوب وهنا نحدد بغض هذه المؤشرات وعلا سبيل المثال لا الحصر كما يلي :

*قياس مكافأة القوى العاملة من خلال الأجور والمزايا المدفوعة للوقوف عند مدى العناية بهم في مختلف المجالات الاجتماعية :

مقياس مدى مكافأة العمال = الأجور المدفوعة + المزايا الممنوحة / متوسط الأجر للعامل X عدد العمال

*قياس مدى مساهم المنظمة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والثقافية للبيئة المحيطة والمجتمع بشكل عام في المنطقة.

مساهمة المنظمة = تكاليف المساهمة في بناء المدارس والمستشفيات والأندية الاجتماعية / إجمالي التكاليف الاجتماعية في مجال البيئة المحيطة.

*قياس مدى مساهمة المنظمة في أبحاث منع التلوث والضوضاء وتجميل المنطقة.

مساهمة المنظمة = إجمالي ميزانية أبحاث منع التلوث أو الضوضاء أو تجميل المنطقة / إجمالي ميزانية الأبحاث. (سعيد مخلد النعيمات، ص 324)

5 قائمة النشاط الاقتصادي الاجتماعي

يتم إعداد هذه القائمة دور مع القوائم المالية التقليدية لتوفير المعلومات الاجتماعية التي تحتاجها المجموعات المختلفة المهتمة لبعد الاجتماعي والاقتصادي للمؤسسة كما يتم تبويب الأنشطة الاجتماعية في قائمة النشاط الاجتماعي-الاقتصادي إلى ثلاث مجموعات كل مجموعة تمثل مجالاً رئيسياً من مجالات المسؤولية الاجتماعية وهي الأنشطة الخاصة لأفراد، الأنشطة الخاصة للبيئة، الأنشطة الخاصة للمنتج من سلعة أو خدمة. (حسين عبد الجليل آل غزوي، 2010، ص-ص: 14-15).

الجدول رقم 02 نموذج لقياس النشاط الاجتماعي الاقتصادي

إجمالي	كلي	جزئي	البيان
		Xx	الأنشطة الخاصة لأفراد
		Xx	أ - تحسينات
		Xx	برامج تدريب العمال المعوقين
		Xx	تبرعات للمؤسسات التعليمية
		Xx	تكاليف زيادة مع لدوران العمال بسبب برامج
		Xx	تشغيل النساء
	Xx	Xx	تكلفة الحضانة
			إجمالي التحسينات
			ب - يطرح الأضرار
Xxx			جيل إضافة أجهزة أمان في الآلات

Xxx	Xx	Xx	ج -صافي التحسينات أو العجز في الأنشطة الخاصة لأفراد الأنشطة الخاصة لبيئية أ -التحسينات تكلفة إصلاح أرض خاصة لمؤسسة تكلفة استبعاد المواد السامة تكلفة إضافة أجهزة الرقابة على التلوث إجمالي التحسينات
		Xx	ب -يطرح الأضرار
		Xx	التكلفة التي كان يجب تحملها للتشجير التكاليف المقدرة لتطهير البحيرة من التلوث إجمالي الأضرار
		Xx	ج -صافي التحسينات أو العجز في أنشطة البيئة الأنشطة الخاصة لمنتج أ -التحسينات
Xxx	Xx	Xx	تكلفة تعديلات على المنتج رفعت درجة أمانته إجمالي التحسينات
		Xx	ب -يطرح الأضرار
Xxx	Xx	Xx	جهاز أمان موصى به إجمالي الأضرار
		Xx	ج -صافي التحسينات أو العجز الخاص لمنتج إجمالي التحسينات أو العجز الاجتماعي
xxxx			الاقتصادي

مثال: شركة كاليفورنيا للنقل

إن قائمة التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بـ : ACHIEVEMENT OF

RECHEESTERJNIOUR قد ركزت على تدخل المجتمع واستخدام للمصادر الإنسانية والأداء الاقتصادي

بدأت الدراسة عن أن كاليفورنيا ومنذ عام 1992 م يطلب فيه القانون من كل منشأئديها 50 من العاملين أو

يزيد ولا تطبق معايير الولاية للهواء النظيف وأن تقدم لعاملئها للخيار في الحصول على مواقف سيارات

مجانية أو ما يعادل ذلك نقداً، هذه السياسة تأتيمن أن معظم السيارات فيه راكب واحد لدخول عدد هائل منها إلى المدنية (سيارة لكل موظف) يؤدي إلى زيادة كبيرة في التلوث البيئي ولذلك يفضل لهؤلاء ركوب الباصات للوصول إلى أماكن عملهم والجيد لي الأمر هو أن معظم من قدم لهم الخيار و اختارواستلام بدل نقدي وترك جلب سياراتهم، وباستخدام النتائج والتكاليف المذكورة فيالدارسة تم تحضير قائمة التأثيرات الاجتماعية التالية :

الجدول رقم 03 قائمة التأثيرات الاجتماعية الاقتصادية

صافي التأثير	للخارج	للدخل	
			التأثير على الاقتصاد الاجتماعي
			العاملين
	65.00		زيادة الضرائب
		32.76	تخفيض تكاليف البنزين
-32.24	65.00	32.76	
			التأثير على القطاع الخاص
			الموردون
	32.76		تخفيض في مبيعات البنزين
-32.76	32.76	0.00	
			التأثير على القطاع العام
			الحكومة الفدرالية
		48.00	ضريبة الدخل الفدرالية
			حكومة الولاية
		17.00	ضريبة دخل الولاية
		65.20	التوفير في تخفيض البنزين
		33.96	التوفير في تخفيض الانبعاث

164.16	0.00	164.16	
99.16			المجموع - صافي الربح الاجتماعي

إن هذه الأرقام المذكورة مبنية على أساس كل عامل لكل سنة*.

يلاحظ بأن التأثير على اكتظاظ المرور بالتخفيض 652 ميل لكل سيارة قد تم تقديره عن طريق ضرب 752 ميل في 10 سنوات أو ما يعادل 65.20 دولار أما التخفيض في الانبعاث الملوث فقد تم تقديره عند 33.96 دولار (652 ميل لكل سيارة مضروباً في 5.2 سنت/ميل) وبما أن الإعانات الضريبية المستثناة لمواقف السيارات قد تم استبدالها بنقد ضريبي لأن إيرادات الحكومة الفدرالية وحكومة الولاية قد ازدادت بمبلغ 65 دولار لطل موظف لكل سنة. العاملون أيضاً خفضوا استهلاك البنزين بمعدل 26 جالون كل سنة بمعدل سعر الجالون الواحد 1.26 دولار فإن ذلك التخفيض يصل إلى 32.76 دولار، كما يظهر أن العاملين قد حصلوا على تدفق للدخل بمبلغ 32.76 دولار عن طريق تخفيض تكاليف البنزين وتدفق للخارج بمبلغ 65 دولار زيادة الضريبة الناتجة عن المبلغ النقدي الذي يستلمونه مقابل تغيير طريق السياقة كما أن الموردين شهدوا تخفيضاً في مبيعات البنزين بمبلغ 32.76 دولار نتيجة قبول العاملين بالمقابل النقدي دون سياقة سياراتهم إلى العمل، أما التأثير على الحكومة فهو زيادة في الضريبة بمبلغ 46 دولار وللولاية بمبلغ 17 دولار (تجزئة المبلغ 65 دولار ما بين الحكومة الفدرالية وحكومة الولاية) وكذلك استلمت حكومة الولاية منافع بمبلغ 65.20 دولار من جرّاء تخفيض الازدحام لكل عامل 33.96 دولار جرّاء تخفيض الانبعاث الملوث وكلاهما نتج عن انخفاض عدد الأميال للتنقل بالسيارات الخاصة في السنة، وبالمجموع فإن صافي الربح الاجتماعي قد بلغ 99.16 دولار عن طريق جمع صافي التأثير على المجتمع نتيجة هذا البرنامج، ضع في تفكيرك أن هذا العرض مبني على عامل واحد فقط فإذا ما طبقنا ذلك على منشأة لديها 1000 عامل فإن صافي التأثير الاجتماعي سيكون حوالي 100.000. (سفير محمد، حيدوشي عاشور، 2016)

الخاتمة

إن من الخطأ أن تعتبر المؤسسات المسؤولية الاجتماعية ممثلة فقط بالتبرعات أو الأعمال الخيرية للتباهي أو لدعم الرفاهية الثقافية لبلدانها، بل إن المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات هي عملية استثمار في مجموعة الأنشطة المفيدة للمجتمع، وهي عملية إدماج هذه المفاهيم في أنشطة المنظمة وعلاقاتها مع المساهمين أو أي أشخاص حقيقيين أو اعتباريين لهم علاقة بالمنظمة سواء من الداخل (الموظفين والمتعاقدين) أو من الخارج (المشاركين والعملاء) وبهذا تكون المسؤولية الاجتماعية مجموعة منظمة من القوانين والممارسات التي تتحلى بالتطبيق الأخلاقي لجميع القرارات الصادرة عن المنظمة وبذلك يكون لدينا تلك الثقافة في رؤية المسؤولين من أصحاب المنظمات والموظفين وغيرهم.

ويعتمد تنفيذ المسؤولية الاجتماعية بشكل كبير على حجم المنظمة، قطاع نشاطها، ثقافة والتزام إدارتها وقد تلجأ المنظمات إلى تبني اتجاه واحد من المسؤولية وتركز على محور من المحاور الثلاث الرئيسية (اجتماعية، اقتصادية أو بيئية)، بينما تقوم منظمات أخرى بدمج الممارسات الاجتماعية في جميع جوانب عملياتها وتسعى إلى بلوغ هدف أبعد من "مجرد تحقيق الربح" أو "أن تصبح هي الأفضل"، فتلجأ إلى إتباع الممارسات التجارية الأخلاقية والمسؤولة وتتخذ القرارات التي من شأنها الموازنة والموافقة بين متطلبات مختلف أصحاب المصلحة من مساهمين، موظفين، زبائن..... الخ، ومع ذلك فإن المسؤولية الاجتماعية لم تستغل بصورة تامة وخاصة في البلدان النامية بسبب بعض جوانب الضعف التي تقف عائقاً أمام جهود المنظمات في هذا المجال لذلك ارتأينا تقديم بعض التوصيات التي تساعد المنظمة على تطبيق المسؤولية الاجتماعية وتتمثل فيما يلي:

- على المؤسسة أن تؤمن بضرورة المسؤولية الاجتماعية نحو المجتمع
- أن تكون على قناعة ويقين من قبل كل مسؤول فيها بدءاً بأصحاب المؤسسات، مروراً بمديرها التنفيذي، وصولاً إلى الموظفين حول أهمية هذا الدور، وأنه أمر واجب على كل مؤسسة اتجاه المجتمع الذي تعيش فيه وهو أمر لا تتفضل به المؤسسة على مجتمعها بل تفخر به.
- وضع هيكل إداري ينسق بين الالتزامات في مجال المسؤولية الاجتماعية وبين مهمة المؤسسة، حجمها، نشاطها، ثقافتها وكذا التحديات التي تواجهها عند القيام بعملية التخطيط على الأمد الطويل، وتصبح المسؤولية الاجتماعية جزءاً رئيسياً من أنشطة المؤسسات يتم متابعته من قبل المدير.
- على إدارة المؤسسة احترام مبدأ المساواة العامة والتي تضمن تيسير وتعميم أساليب المسؤولية لتشمل جميع مستويات التنظيم وليس الإدارة فقط، وذلك بتناول القضايا المتصلة بتوصيف الوظائف وأهداف الأداء لأكثر عدد ممكن من الموظفين، إذ يمكن للموارد البشرية المشاركة في الجهود العامة التي تبذلها المؤسسة حتى تصبح مسؤولة اجتماعياً.

○ إمكانية تعزيز المسؤولية الاجتماعية من خلال دمج قضاياها بالنظام المتبع من طرف المنظمة في مجال التوظيف، الترقية، والمكافآت....الخ، وكذا الترويج لأهميتها داخليا من خلال وضع برامج التكوين، المحاضرات، تقديم المعلومات للمسيرين والموظفين فيما يتعلق بعمليات صنع القرار التي تمكنهم من تحقيق نتائج تتسم بالمسؤولية.

الهوامش والمراجع المستعملة:

- (1) محمد سالم اللولو، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة، مذكرة لنيل درجة ماجستير محاسبة وتمويل، تخصص محاسبة وتمويل، جامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2009، ص 20،
- (2) ربحي كريمة، الحرتسي حياة، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في ظل المحاسبة الاجتماعية، الملتقى الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة-الواقع والرهانات- يومي 15/14 نوفمبر، الشلف، الجزائر، 2016، ص 3
- (3) طه أحمد حسن أرديني، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية (إنموذج مقترح)، مجلة تنمية الرافدين بكلية الموصل، العدد 83، ص 152
- (4) قيدون أبو بكر الصديق، حاج قويدر يقورن، محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومعوقات الإفصاح عنها، الملتقى الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة-الواقع والرهانات- 15/14 نوفمبر، الشلف، الجزائر، ص 12-13، 2016
- (5) مقدم وهيبة، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية (دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم التسيير، جامعة وهران، 2013/2014، ص 180-185.
- (6) سعيد مخلد النعيمات، فارس جميل حسين، دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها على قطاع البنوك التجارية في الأردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثامن والعشرون، 2011. ص 319-321،
- (7) حسين عبد الجليل آل غزوي، المشاكل المحاسبية المعاصرة، بحث لمادة المشاكل المحاسبية المعاصرة، الأكاديمية العربية في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، ص 14-15، 2010
- (8) سفير محمد، حيدوشي عاشور، قياس الأداء الاجتماعي ونطاق الإفصاح عن معلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى العلمي الدولي حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة- الواقع والرهانات- 15/14 نوفمبر، الشلف، الجزائر، 2016.